

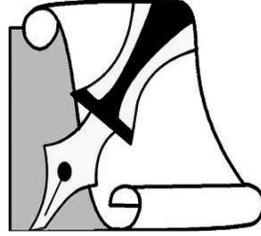


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الغلسطينية والاسطراتيكية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

هو زلزال بمختلف المعاني والارتدادات ذلك الذي أحدثه تفجير مرفأ بيروت على لبنان. وكأنه لم يكف اللبنانيين مصائب ومأس لكي تجتمع عليهم لعنة الأقدار وآخرها الأمنية بعد الكوارث الاجتماعية والاقتصادية والانسانية والتي لم يشكل وباء كورونا خاتمتها.

فمع كل ما يعانیه لبنان من كوارث ذات وجوه متعددة وسط اتجاه حثيث نحو الكارثة الاقتصادية، جاء انفجار أو تفجير المرفأ وسط محاولات من قبل قوى مخاصمة ومعادية للمقاومة لربط الانفجار بسلاحها حيناً، أو بقرار المحكمة الدولية في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري الذي كان مقرراً إعلانه في السابع من آب، والذي كان مقرراً أن يوجه الاتهام إلى عناصر في الحزب، حيناً آخر.

لكن الموضوع يتعلق أساساً باهتراء الطبقة السياسية في البلاد والخلل العميق الذي أصاب النظام السياسي الطائفي الذي أشرفت عليه قوى مرحلة ما بعد الطائف، في ظل سكوت عن أمر نيترات الأمونيوم في المرفأ طيلة أكثر من ستة أعوام، حتى انفجرت القضية في وجه الحكومة الحالية التي لم تقض في مهامها سوى أقل من سبعة أشهر مع التسليم بتقصيرها وتقصير رئاسة الجمهورية في القضية.

هو زلزال تدميري يضرب لبنان للمرة الأولى في تاريخه لناحية قوته، وقد بدا المشهد في المنطقة ومحيطها مأساوياً لناحية القتلى والدماء والدمار والخراب الهائل في منطقة مسحت بالكامل.

ويمكن وصف مسرح الدمار بالكارثة الإنسانية بكل المعاني من دون الحديث عن مفاعيلها المقبلة، وما يزيد الأمر بشاعة ذلك الغموض الذي يحيط بحادث لا يمكن الجزم بطابعه الأمني أو السياسي.. واليوم ثمة أسئلة مشروعة يجب أن توجه إلى المعنيين: لماذا لم تتم إزالة هذا

الخطر على مدى عهود الحكومات التي تشكلت منذ العام 2013 وحتى اليوم؟ وما أو من الذي منع ذلك؟ من سيطال التحقيق؟ هل سيطال الموظفين فقط؟ أو المسؤولين عن المرفأ فقط؟ أم أنه سيتوسع ليشمل بالمسؤولية مستويات رفيعة في الدولة ممن كانوا في السلطة في السنوات الماضية من وزراء وغير وزراء؟ لماذا لم يؤخذ بتحذيرات الأجهزة الأمنية؟ من أهمل هذه التحذيرات؟ ومن وما الذي كان يمنع إزالة هذه المواد من العنبر رقم 12؟ وما هي هذه المواد أصلاً؟ وهل صحيح أنه كانت هناك ثغرة في العنبر حيث كانت المواد الكيميائية مخزنة؟ ما هي هذه الثغرة؟ كيف فتحت؟ ومن قرر سدها؟

هي أسئلة لن تلقى أجوبة أقله في الفترة الحالية، بانتظار انبلاج الحقيقة التي يفترض أن تقدمها لجنة التحقيق بوضوح على أن لا تشوبها شائبة، برغم أنها لن تعوض الخسائر الكارثية التي خلفها هذا الزلزال، ولا الأرواح البشرية التي أزهقها، ولا أجساد الجرحى ولا البيوت والمؤسسات وجنى عمر الناس، التي أضحت دماراً ورماداً. إلا أنها مطلوبة لتحديد المجرمين في أي موقع كانوا، ومعاقبتهم على جريمة ارتكبوها بحق بيروت ولبنان وكل اللبنانيين، بالتكافل والتضامن والشراسة الكاملة، مع منظومة السلطة وما يتفرع عنها من محميات فساد ومغاور لصوص لفاقدي الإنسانية والأخلاق.

وبالنسبة إلى الحكومة، تبدو في غاية الحرج. وقبل الولوج في الشأن السياسي، يجب الإشارة إلى أن التحقيق أعطى إشارة رمزية بأنه توصل إلى شيء ما، حينما أمر بتجميد حسابات موظفين حالين وسابقين، لهم ارتباط وظيفي بمرفأ بيروت، وبتوقيف آخرين. لكن العبرة في عدم التوقف والتدرج صعوداً في سبيل الحقيقة.

وبينما يقول القيمون على التحقيق إنه يجري على كل المستويات، مع موظفين مدنيين وغير مدنيين، ووفق ما هو مرسوم، وهناك أمور كثيرة أصبحت في أيدي المحققين، تم توقيف المدير العام للجمارك بدري ضاهر بعد التحقيق معه من قبل القاضي غسان الخوري وبإشراف من المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات الذي ما زال مصراً على تشدده في الموضوع في ظل تصاعد عدد الموقوفين. وتبين أن جميع المعنيين بأمر الباخرة روسوس

كانوا على علم بخطورة مواد نيترات الأمونيوم التي كانت تحملها وأفرغت في العنبر رقم 12، خصوصا بعدما فحص الجيش نسبة الآزوت فيها، وتبين أنها تبلغ 34,7 في المئة، وهي نسبة خطيرة جدا، في حين يجب أن تكون فقط 11 في المئة. وهو تحقيق سيتواصل بمشاركة الفرنسيين والانتربول الذي أعلن عن إرسال فريق خبراء دوليين مختصين في تحديد هوية الضحايا إلى موقع انفجار بيروت بطلب من السلطات اللبنانية.

على أنه لا يمكن استبعاد أي احتمال وهو أمر أعلنه في الأصل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، مع قوله إن التحقيق يركز على ثلاثة مستويات، كيفية دخول هذه المواد المتفجرة وتخزينها في العنبر رقم 12، وما إذا كان الانفجار نتج بسبب الإهمال أو حادث قضاء وقدر، واحتمال أن يكون هناك تدخل خارجي أدى إلى وقوع هذا الحادث.

وبرغم أن أخصام المقاومة و أعداءها لن يقتنعوا، فإن الأمين لحزب الله السيد حسن نصرالله خرج إلى العلن متحديا إياهم عبر تأكيده بشدة أن يعود أي شيء لنا في المرفأ والتحقيق سيثبت ذلك"، واصفا الاتهامات بالكذب ومنتقدا بعض وسائل الإعلام المحلية والعربية التي حرضت على الحزب واستبقت التحقيق، بمحاولاتها ربطه بالانفجار.

ومهما كان الأمر، فإن الحقيقة ستظهر عاجلا أم آجلا، من دون اللجوء إلى تحقيق دولي أو عربي وإن كان ثمة مشاركة خارجية في التحقيقات الداخلية من دون التعدي على السيادة اللبنانية.

وفي كل الأحوال، أوقف ضاهر ومسؤولين عن مرفأ بيروت ومنهم مديره حسن قريطم مع ١٦ موظفا ومنهم صغار المهنيين.

ورغم أن التوقيف جاء متأخرا، إلا أنه أساسي لكون الرجلين، ضاهر وقريطم، مسؤولين مباشرين عن المرفأ، وكانا يعلمان بخطورة المواد الموجودة في العنبر 12. التوقيفات شملت أيضا مسؤول العنابر ومدير المشاريع في المرفأ ومسؤول العنبر رقم ١٢.

والتحقيق أظهر أن العنبر الذي خزنت فيه شحنة الأمونيوم لم يكن مجهزا بنظام إطفاء، ويتضمن تمديدات كهربائية عادية يمنع وجودها في مراكز تخزين المتفجرات والمواد القابلة

للانفجار أو الاشتعال. كما بينت التحقيقات الأولية، التي لا تزال في حاجة إلى الكثير من التدقيق والتمحيص، أن تلحيم الفجوات في جدار العنبر وبابه أدى إلى اشتعال الحريق. ومع فتح عناصر فوج الإطفاء باب العنبر، أدى دخول الأوكسيجين إلى اشتداد الحريق لتصبح المادة المشتعلة كتلة متفجرة واحدة. كما أن التحقيق أشار إلى فرضية مفادها أن كمية نيترات الأمونيوم البالغة ٢٧٥٠ طناً ربما لم تتفجر بالكامل لأن جزءاً منها كان قد تلف بمرور الزمن وتحدث البعض عن سرقة لمعظم هذه المواد خلال السنوات الماضية من دون حسيب أو رقيب، وإلا لكان الانفجار أكثر هولاً. وأوضح تقرير أن المديرية العامة لأمن الدولة التي كشفت على العنبر قبل أشهر، وأعدت تقريراً في شأن مخاطر بقاء نيترات الأمونيوم داخله، لم تقم بإحصاء محتوياته.

وبالنسبة إلى الباخرة التي كانت تحمل الشحنة، فإن التحقيقات بينت أنها دخلت إلى مرفأ بيروت لإنزال جرافتين كانتا على متنها. وأثناء إنزالهما، تعرضت السفينة لضرر كبير ما أدى إلى تعطلها وعدم قدرتها على الإبحار. إلا أن التقرير لفت في موضع آخر، وبشكل مناقض، إلى أن السفينة احتجزت بقرار قضائي، وتردد أنها لم تدفع الرسوم المتوجبة عليها. وبغض النظر عن التقارير التي رفعت، ومن دون الغوص في المسؤوليات كون الأمر سيخضع إلى أخذ ورد طويلين في الفترة المقبلة، فإن التقرير أرسل في بريد خاص إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/٧/٢٠٢٠، وخلص إلى وجود إهمال وتقصير من إدارة واستثمار مرفأ بيروت في الحراسة، وأن الإدارات الرسمية لم تقم بأي إجراء لمعالجة هذا الوضع بغية إبعاد الخطر الذي تسببه هذه المواد إذا ما اشتعلت أو سرقت.

الجيش يتسلم

كان من الأهمية بمكان أن ييسر الجيش سيطرته سريعاً على مسرح الجريمة وأن يتسلم عمليات البحث والإنقاذ بأفضل آلية، وإزالة الأضرار التي قد تتخذ وقتاً طويلاً كون الأمر

يتطلب دقة شديدة، وذلك بمعزل عن السجلات السياسية وتبادل الاتهامات عن المسؤوليات في الجريمة التي حصلت.

وقد شرعت الشرطة العسكرية في تحقيق سريع وشفاف في الوقت الذي لم تتشأ فيه قيادة الجيش الرد على الأسئلة التي طرحت بغزارة والتي تداخلت مع السياسة وطبيعة التحقيق، علما أنها تناولت أخبارا وتقارير وحتى إشاعات وإفتراسات لعبت بعواطف لبنانيين كثر. واتسمت عملية الجيش في البحث عن الخسائر والمفقودات البشرية وإنقاذ من ما زال على قيد الحياة، بالصعوبة.

والحال أنه منذ لحظة وقوع الانفجار، ضربت القوى الموجودة من الجيش طوقا أمنيا، قبل تأليف مجموعة تولت عملية عزل للمنطقة. وتم الأمر في ظل إشراف من مجموعات من المغاوير والتدخل الثالث والمكافحة والهندسة وفوج من القوات البحرية. وتمت عملية المسح الأولي لانتشال الجثث وإخلاء الجرحى. كما بدأت عمليات المسح اعتبارا من الجنوب في اتجاه شمال منطقة الانفجار، ثم شرع الجيش في تقبل المساعدات الأجنبية، وفقا لقدرة كل دولة لكي تتوزع القطاعات على الفرق المختلفة من تشيكيا وبولندا وألمانيا واليونان وقطر وهولندا وروسيا وفرنسا وتركيا.. تبعا لإمكانياتها وعديدها بالاشتراك معفوج الهندسة وفوج الأشغال في الجيش ليلا نهارا، ويشترك في عمليات البحث عناصر من الدفاع المدني والصليب الأحمر والهيئة العليا للاغاثة، لكن سعة المساحة ووعورتها بعد الكاثره، تتطلبان وقتا ليس بقصير.

وبينما تم التداول بأخبار حول منع فريق فرنسي من القدوم، ينفي الجيش بشدة هذا الأمر، علما أن كل الفرق المعنية دخلت ومن جنسيات مختلفة، كما أن تلك الإشاعات جاءت لكي

تغزم من قناة إخفاء السلطة بناء على طلب حزب الله، أدلة على ما حصل، وهو أمر يجافي الواقع وهو في الأصل يقتصر على إشاعات إعلامية واتهامات في وسائل التواصل الاجتماعي.

وبعد تقسيم القطاعات بين الفرق الهولندية والقطرية والألمانية والبولندية والتشيكية واليونانية، ركز الفرنسيون والروس على العنبر رقم 12 حيث حصل الانفجار، ومعهم الأتراك. وكان الجميع حريصا على عدم العبث بمسرح الانفجار بينما انتهت بعض الفرق من عملها مثل الهولندية والبولندية واليونانية والتشيكية، علما أن ثمة مناطق كانت أكثر صعوبة للبحث من مناطق أخرى.

على أن العمل يتطلب حرصا شديدا كون الانفجار لم يحصل على دفعة واحدة، إذ كان من الممكن أكثر من تحديد أماكن الجثث. وثمة في الجيش من يلفت النظر إلى جهد كبير على صعيد عمل أجهزة التحسس لتحديد إذا ما كان هناك مواد متفجرة في الأرض أو مواد كيميائية وإشعاعات بيولوجية. علما أنه طبقا لعمليات التفجير عامة، فإن نيترات الامونيوم تبقى بكمية معينة في الجو من دون تفجير في حال لم يصلها الصعق ولم يحصل العصف، لكنها ليست مضرّة.

ولعل ما أدلى به الجيش يمثل إجابات على كل من اتهم السلطة بالعبث في مسرح الجريمة، ويتدخل حزب الله تحت ستار الهيئة الصحية، ومن وجهوا تلك الاتهامات هم أنفسهم الذين حاولوا توظيف مأساة المرفأ وبيروت في السياسة والتصويب على المقاومة، وهم أنفسهم الذين شرعوا في نعي الحكومة وذهبوا الى مطالبة بإسقاط رئاسة الجمهورية المتحالفة مع المقاومة.

الحكومة الموسعة

في الشأن السياسي، لم يعد مهما عمر هذه الحكومة التي تعرضت للطعنات من القريب والبعيد. وكان من أبرز مؤشرات الصعوبات التي تواجهها والتي تمهد لحكومة تضم الأقطاب في البلاد أو ما يمكن تسميته بحكومة الوحدة الوطنية أو الحكومة الموسعة، ما جاء به الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في زيارته الأخيرة التي مهدت لمؤتمر المانحين.

فمن الأسف الشديد، أن كل مبررات بقاء الحكومة بعد الرابع من آب قد تراجع. والدفع الدولي يقود إلى إعادة بناء للنظام على أسس جديدة ما يفترض وجود حكومة تمثل جميع الأطراف، برغم أن هذا التوجه الكبير لم ينضج بعد ولم يتبلور.

وبعد الكارثة التي حصلت، تبدو الاستقالة أو سقوط الحكومة نتيجة واردة فالمسألة مسألة وقت كما يقول متابعون للشأن الحكومي. فالانفجار قلب الموازين الغربية في التعامل مع لبنان. وكان هدف الحصار طيلة الفترة الماضية خنق لبنان واقتصاده وأحزابه، لا قتله خشية على الاستقرار الذي يهيم العالم. لكن الانفجار أودى بالبلد إلى أبعد بكثير من الخطط الغربية التي باتت تريد عدم انهيار لبنان.

ولعل زيارة الرئيس الفرنسي إلى بيروت وما حملته من دعوة إلى عقد سياسي جديد كانت مدعومة أميركيا أيضا. إذ إن واشنطن والغرب عموما باتوا يرون أن الأولوية اليوم هي المحافظة على الستاتيكو القائم، لأن لا مصلحة أميركية في انزلاق الأمور وخروجها عن السيطرة كون ذلك يخدم حزب الله على حد تحليلهم. ولناحية باريس فإنها تريد إعادة لم شمل السلطة لمواجهة التحديات، خاصة مع اقتناعها بأن المجتمع المدني المتشردم، أي الثورة الشعبية، ليس قادرا على إنتاج أي بديل جدي.

مواقف ماكرون في بيروت جاءت لتعبر تماما عن هذه الخلاصات، التي على أساسها بدأت فرنسا التأسيس للمرحلة المقبلة، وعنوانها تدويل الحل، بصرف النظر إن كان هذا الحل على

شكل تعويم للنظام الحالي على أسس جديدة أو التأسيس لنظام جديد، برغم ان العامل الاخير ليس واضحا.

ستكون تسوية تضم الجميع في مرحلة بالغة الخطورة بالنسبة إلى الغربيين على لبنان وعلى الجميع بمن فيهم حلفاء الغرب، أن ينخرطوا في التسوية. أحزاب المعارضة، ولا سيما الثلاثي الرئيسي تيار المستقبل والاشتراكي والقوات اللبنانية، لا تزال تسعى إلى فرض أمر واقع قد يعدل بعضا من الخطط الغربية لصالحها، بعد خيبة أمل من انفتاح ماكرون خلال زيارته على حزب الله وبعد اليقين بأن فكرة الحكومة الحيادية غير واردة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الانتخابات المبكرة، التي اعتبر ماكرون أنها ليست أولوية وهي أصلا ليست محط إجماع عند أخصام حزب الله.

ومن شأن الطروحات الجديدة أن تهدىء نوعا ما الشارع الذي تحرك جزء كبير منه بعدائية تجاه حزب الله لم تكن ظاهرة بهذا الشكل في السابق. على أن الغضب والقهر أعادا إحياء الانتفاضة في وجه السلطة السياسية، بكل أوجهها، إن كانت في الحكم أو في المعارضة. وقد حمل المنتفضون الجميع مسؤولية ما حصل. وأبرز المطالب في الشارع كانت استقالة الحكومة وتأليف حكومة إنقاذ حيادية وإقرار قانون انتخاب غير طائفي تجرى على أساسه الانتخابات، مع غياب التوافق على المطالب الأخير الذي سيتخذ وقتا طويلا إذا كان سيقر أصلا.

أما مطلب الانتخابات المبكرة، فقد بقي مطلباً للقوى المعارضة وحدها وخاصة المسيحية منها، ظلنا منها أن النتيجة ستكون حصولها على الأغلبية، من خلال الرهان على ميل المزاج المسيحي باتجاهها وتراجع العهد والتيار الوطني الحر وتيار المردة. وإن حصل ذلك، فسيكون بمقدورها لعب دور أكبر في المرحلة المصيرية المقبلة. وبالتالي، إذا لم تضمن أن تؤدي الاستقالة إلى انتخابات مبكرة، فهي لن تقدم على المغامرة بالاستقالة من مجلس النواب، بما

يؤدي إلى تعزيز حضور أحزاب السلطة وهي تركز الآن على إسقاط الحكومة وليس المجلس النيابي.

وتبدو القوات معارضة حتى اللحظة لتوجه الكتائب والبعض في الاستقالة من المجلس. وتعتبر أن الاستقالات في شكل عشوائي وغير مدروس لن تؤدي إلى استقالة مجلس النواب، بل إلى انتخابات فرعية لملء الشغور الحاصل على أساس القانون الأكثر شيوعاً وعودة السلطة أقوى، ناهيك عن فقدان المجلس لميثاقته السنوية والدرزية.

وكانت غلطة الرئيس حسان دياب انفراده في الإعلان عن نيته تقديم مشروع قانون لتقصير ولاية المجلس النيابي، إضافة إلى إشارته إلى أنه سيتحمل مسؤولية الحكومة مدة شهرين حتى تصل الأحزاب السياسية إلى اتفاق، ولم يكن منسقا ذلك مع أحد.

وقد أفاض ذلك الرئيس نبيه بري الذي كان من أكثر المنزعجين من مواقف دياب، ولا سيما من طرح الانتخابات المبكرة. ولذلك، لم يتأخر في الرد، فدعا هيئة مكتب المجلس إلى الانعقاد قبل أن يعلن عن عقد جلسات مفتوحة لمساءلة الحكومة في خطوة أحادية أيضاً.

وعلى صعيد طبيعة حكومة الوحدة الوطنية المفترضة، فإن المشكلة كانت أن البديل لم ينضج بعد وهذا ما شكل عامل قوة لداياب. ومن ناحية الرئيس سعد الحريري، فإنه تحرر من الضغط الأميركي الذي يمنعه من تولي رئاسة حكومة تضم حزب الله، لكنه لم يحصل على الضوء الأخضر السعودي بعد، ذلك أن الرياض ليست متحمسة لعودة الحريري وتكرار السيناريوهات الماضية خاصة لناحية التسليم لحزب الله بالبقاء بالحكومة وهي ما زالت توجه الاتهامات للحزب وآخرها التلميح بتورطه بتفجير المرفأ!

أما لناحية سيء الحظ حسان دياب، فإن الظروف كافة تكالبت عليه مضافة إلى أدائه نفسه وقلة خبرته في الحكم وسوء أداء بعض الوزراء أيضاً.

لقد راهن على شراء الوقت بعد الدفع الذي تلقاه لبنان من مؤتمر المانحين والانفتاح عليه دوليا وعربيا. لكنه تعرض لضغوط هائلة ووجد نفسه هدفا للنيران من قبل القوى المعارضة لوجوده في السراي، ومن حلفائه ايضا. وباقتراحه الانتخابات المبكرة لشراء هذا الوقت ما قد يمثل مدخلا لهدوء يقود الى الحل، حاول الرجل امتطاء الثورة الشعبية وهو الذي جاءت حكومته ممثلة لها كما يقول.

وهو بذلك وجد نفسه في مواجهة لاعبين كبار كالرئيس ميشال عون الذي تعني له الانتخابات النيابية نزعا للشرعية عنه كونها ستشكل تراجعا لرئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الذين تعني الانتخابات المبكرة خفض كتلته النيابية بشكل وازن. والرئيس بري، المتراجع شعبيا أيضا، الذي لم يكن أصلا من المرشحين بحكومته وحاول تصعيب مهامها في ظل مرشحه الدائم الرئيس سعد الحريري غير المرحب هو الآخر بالانتخابات المبكرة مع التراجع الدراماتيكي له في الشارع وإن عوّض جزءا منه مع خروجه من الحكم.. والزعيم الاشتراكي وليد جنبلاط الذي يخشى على مصير زعامته المنكفئة أمام اخصام وازنين على الساحة الدرزية.

من سوء حظ دياب أنه وجد نفسه في وجه كوارث في البلد لم تكن من صنع يديه. وهو الذي رفض فكرة استدعائه لتحميله مسؤولية جريمة ارتكبتها كل خصومه من داخل الحكومة وخارجها خلال السنوات الماضية بينما يتعرض لهجمة في الشارع ومن الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي من دون سند وقوة مالية تحميه.

وبغض النظر عن كل شيء، فإن الأمور ستتخذ صعبا كثيرة حتى تشكيل حكومة الوحدة التي يريدونها الغرب ونادى بها ماكرون خلال زيارته. وثمة عمل من قبل الطبقة السياسية لتعويم الحريري من جديد في رئاسة الحكومة، مع صدور قرار المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، على أن يجري منحه فرصة تشكيل حكومة تضم ممثلين عن كل القوى السياسية من دون أقطابها، و أن يصار بعدها إلى وضع برنامج عمل هدفه تهدئة

الوضع في انتظار القرار الدولي كون الحريري يملك مفتاح الغالبية في الشارع السني لتهدئته.

لكن هذا الأمر يواجه عقبات أهمها رفض الحريري من قبل الشارع اللبناني عامة الذي خرج منتفضا في الأصل على حكومته. كما أن ثمة خشية من عدم تشكيل سريع لحكومة مقبلة في ظل وضع مأساوي على الأرض.

على أن الحذر في أمر المرحلة المقبلة يأتي من محاولات خارجية وداخلية لتدويل الأزمة اللبنانية. وسيضغط العالم لكي يسلم المساعدات التي تقرر حصرها بنتائج الانفجار، وبلغت نحو ربع مليار يورو، إلى المنظمات غير الحكومية بعد فقدان الثقة بالسلطة اللبنانية وذلك بإشراف الأمم المتحدة.

ولذلك فإن المجتمع الدولي سيكون مفضلا وجود حكومة في البلاد، من الأنجع أن تكون حكومة وحدة. أما لناحية معارضي العهد وحزب الله، فإنهم سيعززون عمل المعارضة التي لم تتخذ حتى اللحظة الشكل الموحد لجميع أفرقتها.

وإذا ما حصل التدويل، فقد يلجأون إلى الانتخابات، في ظل قرار خارجي بحصار المقاومة، خاصة في هذه الفترة التي لا يزال فيها الرئيس الاميركي دونالد ترامب في البيت الأبيض.

وثمة من يشير إلى أن ترامب، حتى في حال تمكن من العودة إلى البيت الأبيض، فإنه سيعيد النظر بمقاربتة تجاه المنطقة ومنها إيران. وهذا يعني في حال صح، أو في حال مغادرة

ترامب، أن فرنسا ستكون لاعبا كبيرا في لبنان الذي يقبل على الاحتفال بمئويته الأولى،

لإدارة الأزمة اللبنانية. علما أن فرنسا كانت تحضر منذ سنة عبر لجنتين لبنانية وفرنسية،

لمناسبة الذكرى المئوية في حفل ضخم يشهده لبنان، لكن الأحداث المتتالية ومنها هبوب وباء

كورونا على لبنان والعالم، جعلت من الصعب الاحتفال بضخامة بهذا الحدث، على أن يتم

استذكار المناسبة بحضور رئيس الدولة التي أدت دورا كبيرا في نشوء لبنان.

وماكرون الذي قرر العودة إلى لبنان الشهر المقبل للاحتفال بتلك المئوية التي تصادف الأول من أيلول، سيدفع الأقطاب اللبنانيين إلى طاولة مستديرة في حوار يستهدف عنوانا جديدا، وهو الاتفاق على التسوية الجديد في البلاد، من دون أن يعني ذلك انقلابا في النظام السياسي اللبناني.

من جهتهم، يشير متابعون للسياسة الفرنسية إلى أن باريس تريد المساعدة أكثر من كونها تدفع إلى تدويل للمشهد اللبناني. ويلفت هؤلاء النظر إلى أن ماكرون لم يكن في وارد الدعوات إلى إسقاط الحكم اللبناني من رئاسة للجمهورية وللحكومة، بل إكتفى بالدعوة إلى انتخابات تؤسس لنظام سياسي أكثر حداثة عبر طبقة سياسية جديدة، وهو الأمر الذي يسقط نفسه على رؤيته للمجتمع المدني وللانتفاضة الشعبية التي لم تتمكن من تحقيق الخرق المطلوب، ما يدعوه إلى التعاطي مع ما هو قائم في البلاد كأمر واقع. وهذا الأمر يتعلق أيضا بتمايز فرنسي في موضوع تحييد حزب الله عن النظرة الأميركية والموقف من العهد، وعدم الرغبة بالتورط في نزاعات داخلية مع فصل الموضوع الاقتصادي والاجتماعي للزيارة عن ذلك السياسي.

أما لناحية الموقف الذي أطلقه الضيف الفرنسي حول التحقيق الدولي، فإن المقربين من السياسة الفرنسية يشيرون إلى أن هذا الأمر يتواءم مع السياسة غير المتدخلة بالشؤون اللبنانية. وهو جاء بعد طلب من رئيس الجمهورية ميشال عون لتوفير معلومات جوية حول أي اعتداء قد أدى إلى هذا الانفجار، قد يطلب من غير باريس أيضا التي تعنى بهذا الشأن بعد جرح وفقدان فرنسيين في الانفجار وهذا ما دفعها سريعا إلى بعث معنيين بالتحقيق والمساعدة.

علما أن أي مسعى للجنة تحقيق دولية سيكون على لبنان تقديم طلب بذلك، وهو ما قد يتم بقرار من مجلس الأمن ويمكن لفرنسا أن تتقدم بمشروع قرار على هذا الصعيد وهو الأمر غير المحسوم خاصة لناحية اتباعها بمحكمة دولية في ظروف غير شبيهة بالعام 2005.

وفي كل الأحوال، سينتظر لبنان المنكوب بأزماته وكوارثه، أن يستند اليوم إلى عكاز دولي مالي ينتشله وانفتاح عربي وإن على مضمض، بغض النظر عن ماهية الحكومة القائمة.